الأنباء
الاحد 17 ديسمبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

اشترت بـ 8,1 مليارات دولار ما يفوق عجز الموازنة خلال النصف الأول من العام المالي الجاري

حيازة الكويت من السندات الأميركية لأعلى مستوى في تاريخها

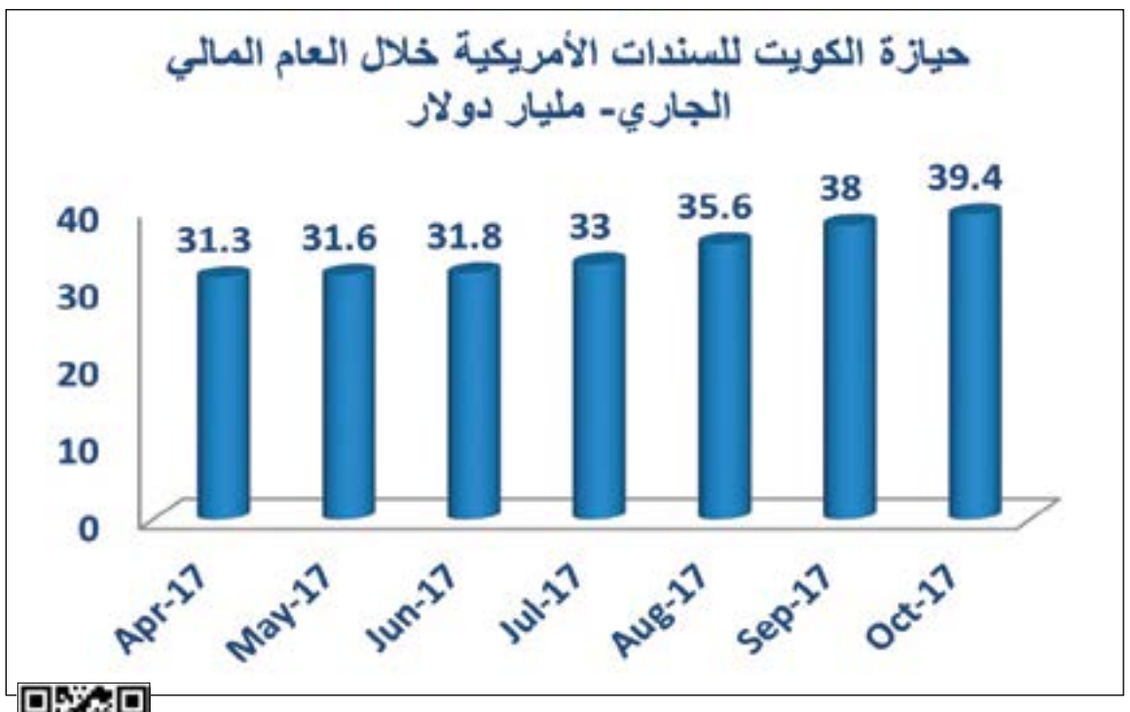

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

محمود صبحي

رفعت الكويت حيازتها من السندات الأميركية لتصل لأعلى مستوى تاريخي غير مسبوق بنهاية أكتوبر الماضي عند 39,4 مليار دولار بزيادة 3,7٪ عن مستويات سبتمبر البالغة 38 مليار دولار بإضافة 1,4 مليار دولار خلال أكتوبر وبزيادة سنوية 32٪ بإضافة 9,5 مليارات دولار مقارنة بمستويات أكتوبر من العام الماضي البالغة 29,9 مليار دولار.

وكان أعلى مستوى تاريخي لحيازة الكويت من السندات الأميركية قبل ذلك في أبريل 2014 بقيمة 39,3 ملياراً.

ولم تتوقف الكويت عن شراء السندات الأميركية لمدة 7 أشهر متتالية منذ أبريل الماضي لتضيف 8,1 مليارات دولار (2,5 مليار دينار) خلال النصف الأول من العام المالي الجاري وهو ما يفوق عجز الموازنة العامة خلال الفترة نفسها والبالغ 2,32 مليار دينار بعد خصم احتياطي الأجيال القادمة.

وتمثل السندات الأميركية طويلة الأجل (يزيد أجل استحقاقها على عام) أكثر من 90٪ من استثمارات الكويت بقيمة 35,6 مليار دولار فيما تمثل أذون الخزانة الأميركية قصيرة الأجل (أقل من عام) ما يقل عن 10٪ من قيمة الاستثمارات بـ 3,77 مليارات دولار بنهاية أكتوبر الماضي.

تمثل قيمة حيازة الكويت من السندات الأميركية بنهاية أكتوبر الماضي 7٪ من إجمالي أصول الصندوق السيادي الكويتي التي تتراوح بين 560 و590 مليار دولار وتصل إلى 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 36 مليار دينار (ما يقارب 119 مليار دولار).

ووفقا لتصريحات للعضو المنتدب السابق للهيئة العامة للاستثمار الصندوق السيادي للبلاد، يبلغ حجم استثمارات الكويت في أسواق السندات الدولية ما بين 100 و150 مليار دولار. وأفصحت وزارة الخزانة الأميركية في مارس 2016 لأول مرة منذ 4 عقود عن حجم سندات الخزانة التي تمتلكها الدول الخليجية.

وصلت إلى 39,4 مليار دولار بنهاية أكتوبر بزيادة 32٪ سنوياً

حيازة السندات تمثل 7٪ من أصول الصندوق السيادي و33٪ من الناتج المحلي

ارتفاع العائد

يتزامن زيادة استثمارات الكويت في سندات الخزانة الأميركية مع مواصلة ارتفاع العائد على السندات الأميركية، حيث زادت الفائدة على السندات لأجل عام واحد بنسبة 8,2٪ خلال أكتوبر الماضي ليصل الى 1,43٪ مقارنة بـ1,31٪ نهاية سبتمبر الماضي.

ووصل العائد على السندات الأميركية لأجل عام واحد الى 1,71٪ وهو الأعلى خلال العام 2017 ويتزامن ارتفاع العائد على السندات الأميركية مع إعلان الفيدرالي الأميركي الأربعاء الماضي رفع الفائدة 0,25 نقطة أساس لتصل الى 1,5٪.

ويأتي ارتفاع العائد على السندات الأميركية إيجابيا من زيادة إيرادات الاستثمارات الكويتية في السندات الأميركية وسلبيا من حيث العائد الذي تدفعه الكويت على سنداتها الدولية التي صدرت في مارس الماضي بقيمة 8 مليارات دولار، حيث ارتفع العائد على السندات الأميركية أجل 5 سنوات إلى 2,16٪ الجمعة الماضية ولأجل 10 سنوات الى 2,35٪.

كانت الكويت قد أصدرت منتصف مارس الماضي سندات بالأسواق الدولية بـ8 مليارات دولار شريحة بقيمة 3,5 مليارات دولار تستحق في العام 2022، وشريحة أخرى بقيمة 4,5 مليارات دولار تستحق في العام 2027.

وخليجيا، اشترت السعودية بقوة خلال أكتوبر الماضي لتصل الى 145,2 مليار دولار بإضافة 9,5 مليارات دولار في شهر واحد متصدرة الحازات الخليجية تليها الإمارات في المركز الثاني باستثمارات بـ 57,7 مليار دولار لتشتري خلال أكتوبر الماضي بـ 3,4 مليارات دولار سندات أميركية.

وعالميا، تتصدر الصين قائمة المشترين مستحوذة على ما يقرب من 28٪ من إجمالي الاستثمارات في السندات الأميركية البالغة 4,08 تريليونات دولار، حيث تستثمر الصين ما قيمته 1,19 تريليون دولار تقريبا بنهاية أكتوبر تليها اليابان باستثمار 1,09 تريليون دولار وثالثا أيرلندا بقيمة 312,4 مليار دولار.

ثبتت تصنيف البنك عند "BBB+"

«كابيتال إنتليجنس» ترفع النظرة المستقبلية لـ «الخليج» إلى «إيجابية»

أعلنت وكالة «كابيتال إنتليجينس» الدولية للتصنيفات الائتمانية، أنها صنفت النظرة المستقبلية لبنك الخليج في مرتبة «إيجابية»، مع تثبيت تصنيف القوة المالية للبنك في المرتبة «BBB+». وقالت الوكالة إن هذا التصنيف يأتي معززا بارتفاع جودة قروض وأصول البنك، وقوة النسب الرأسمالية، وسلامة السيولة وتحسن الأرباح التشغيلية.

ووفقاً لوكالة كابيتال إنتليجنس فإن التصنيف «يعكس مركز البنك كثاني أكبر بنك تجاري تقليدي في الكويت، مع تميزه بانتشار محلي راسخ وواسع النطاق». وقد تم تثبيت تصنيفات بنك الخليج للعملات الأجنبية على المدى الطويل والمدى القصير في المرتبتين «A» و«A2» على التوالي. كما قامت الوكالة بتحديد النظرة المستقبلية عند المرتبة «الإيجابية» لجميع التصنيفات توقعا لمزيد من التحسن في عدد من المؤشرات المالية لبنك الخليج.

وفي هذا السياق، قالت مساعدة المدير العام لعلاقات المستثمرين في بنك الخليج دلال الدوسري: «نشعر بالفخر تجاه الإعلان عن رفع تصنيف النظرة المستقبلية لبنك الخليج إلى «إيجابية» للمرة الثانية هذا العام».

وأضافت: «يستمر التقدير الذي يحظى به بنك الخليج من ناحيتي الجدارة الائتمانية والقوة المالية على المستوى العالمي. فبالإضافة إلى هذا التصنيف للنظرة المستقبلية الإيجابية من جانب وكالة كابيتال إنتليجنس، قامت وكالة ستاندارد آند بورز في يونيو 2017 برفع تصنيف النظرة المستقبلية للبنك إلى إيجابية، مع تثبيت التصنيف الائتماني للمصدر في المرتبة A-».

هذا، وكانت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قد قامت في وقت سابق من العام الحالي برفع تصنيف الجدوى المالية لبنك الخليج من المرتبة «bb» إلى المرتبة «bb+» مع تثبيت تصنيف الائتماني البنك طويل الأمد عند المرتبة «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما قامت وكالة موديز بتثبيت تصنيف الودائع طويل الأمد في لبنك عند المرتبة «A3» مع نظرة مستقبلية مستقرة في أكتوبر 2017.

دلال الدوسري

من مجلة "ذا إيجن بانكر"

«الخليج» يحصد جائزة «أفضل تنفيذ لتكنولوجيا إدارة مخاطر الائتمان»

أعلن بنك الخليج فوزه بجائزة «أفضل تنفيذ لتكنولوجيا إدارة المخاطر الائتمانية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا» خلال 2017، من مجلة «ذا ايجن بانكر».

وتسلم البنك الجائزة خلال حفل توزيع الجوائز الذي أقامته المجلة عقب «حوار إدارة المخاطر والمعاملات المصرفية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، الذي أقيم في فندق كونراد بدبي. وتعد «ذا ايجن بانكر» إحدى الشركات الاستشارية في عالم الخدمات المالية في آسيا، والمتخصصة في إجراء البحوث المالية ووضع معايير الأداء وتوفير المعلومات.

وفي هذا السياق، قالت مساعدة المدير العام لإدارة الاتصال المؤسسي لدى بنك الخليج ليلى القطامي: «يفتخر بنك الخليج بتسلم هذه الجائزة المرموقة. وتعد هذه الجائزة بمنزلة معيار لأفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر، لذا نعتز باختيار البنك من بين العديد من المؤسسات المالية المنافسة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

من جانبه، قال المدير العام لإدارة المخاطر في بنك الخليج راغوناندان مينون: «لقد تمكنا من خلال شريكنا Intellect Design Arena Limited من تطبيق نظام فعال للحد من المخاطر التي يتعرض لها العميل، ما ساعد البنك في تعزيز أولويات العمل. وقد أدى تطبيق تقنية مخاطر الائتمان هذا إلى توفير نظام حديث ساهم في تقليل التأخر في السداد وزيادة الرقابة على حجم الديون المتأخرة، وانخفاض إجمالي المخصصات لدى مصرفنا».

وأضاف: «تمكنت جميع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، كشركات التأمين وشركات الوساطة المالية وشركات الائتمان والتمويل التي تدير عملياتها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا من تقديم تقاريرها والتأهل لهذه الجائزة. ويتم تقييم مشاريع تنفيذ تكنولوجيا إدارة المخاطر الائتمانية بناء على الوصف التفصيلي والوثائق التي تبين كيفية توظيف الكفاءات الأساسية في إدارة المخاطر المؤسسية».

نظمتها "هيئة تشجيع الاستثمار" بالتعاون مع "فاينانشال تايمز"

«المركز» يشارك في جولة الكويت للتواصل مع المستثمر الأجنبي

شارك المركز المالي الكويتي (المركز) في «جولة الكويت للتواصل مع المستثمر الأجنبي»، التي تنظمها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالتعاون مع «فاينانشال تايمز» ومجلة «اف دي اي» كراع ذهبي.

وانطلقت الجولة الأولى في لندن، من خلال مؤتمر يهدف لاستقطاب نخبة من مستثمري القطاعات المختلفة مثل القطاع المالي والمصرفي، وقطاع التعليم والتدريب، وقطاع الرعاية الصحية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات وتطوير البرمجيات، وقطاع النفط والغاز.

وشهد مؤتمر لندن مشاركة الشيخ د.مشعل الجابر، المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، إضافة إلى نخبة من قياديين كويتيين من القطاعين العام والخاص مع رجال أعمال دوليين وقادة مجتمع الأعمال وخبراء الاستشارات والاقتصاد حول العالم.

مناف الهاجري

الهاجري: الكويت بحاجة لشراكات إستراتيجية لتعزيز تنافسية اقتصادها

الإصلاح الاقتصادي

وفي هذا السياق، قدم الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي مناف الهاجري، عرضا حول الإصلاح الاقتصادي بالكويت، قائلا: «الإصلاح الاقتصادي لا يمثل توجها جديدا لدول الخليج، إلا أن وتيرة تنفيذ الإجراءات الإصلاحية غالبا ما يحكمها أسعار النفط والشؤون الجيوسياسية».

وأضاف: «في أغلب الأحيان تقود أسعار النفط المرتفعة، والاستقرار الجيوسياسي إلى الشعور العام بالرضا عن الوضع القائم، والذي يؤدي بدوره إلى وجود العديد من مواطن الضعف في أداء مؤسسات القطاع العام في دول المنطقة، وفي مثل هذه الفترات، عادة ما تتصدر إعلانات شعبية تدور حول رفع الرواتب، وزيادة العلاوات للموظفين في القطاع العام، وهو ما يعد أمرا غير قابل للاستدامة على المدى البعيد».

شراكات إستراتيجية

وأوضح الهاجري أن الكويت تحتاج الى صياغة نماذج جديدة من الشراكات الاستراتيجية مع الدول الصديقة تتجاوز حدود التعاون التجاري، وتسعى لتعزيز تنافسية الاقتصاد الكويتي داخل نظام متطور ومتكامل للأسواق العالمية.

وفي حين تسعى الكويت إلى تحسين تنافسية اقتصادها الوطني في مجالات متعددة، يمكنها تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من قصص نجاحات شركائها من الاقتصادات العالمية.

وأضاف: «من الضروري مواصلة التركيز المستمر على تحسين بيئة الأعمال، حيث يجسد التقدم المحرز حاليا في ترشيد إجراءات التسجيل والترخيص وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مشجعا لتحقيق هذا الهدف، حيث انعكست تلك الإجراءات بشكل إيجابي على تصنيف الكويت في مؤشر البنك الدولي لسهولة الأعمال».

«موديز» تعدل نظرتها المستقبلية للبنوك العالمية إلى إيجابية في 2018

محمود عيسى

عدلت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيفها للنظرة المستقبلية للمصارف الاستثمارية العالمية من مستقرة إلى إيجابية في 2018، ما يعكس تحسن الربحية، واتساع نطاق النمو العالمي، وتراجع مخاطر منحنيات الدورات الاستثمارية وقوة رأس المال وثبات السيولة.

وتشير النظرة المستقبلية إلى تقييم ظروف الائتمان الأساسية، التي ستؤثر على الجدارة الائتمانية للمصارف الاستثمارية العالمية على مدى الأشهر الـ 12 إلى 18 المقبلة.

وقالت العضو المنتدب لشركة موديز والمسؤولة عن تصنيفات بنوك الاستثمار العالمية آنا أرسوف إن الربحية سترتفع، ولاسيما في الولايات المتحدة، في حين تحقق ارتفاعا أقل في أوروبا، مع تصاعد توقعات النظرة المستقبلية التي من شأنها أن تدعم الاستقرار المالي. وأضافت الوكالة انه من العوامل الأخرى التي تقود التوقعات الإيجابية لعام 2018 ظهور النفوذ التشغيلي حتى مع استمرار الضغوط على الإيرادات، مشيرة الى أن التركيز المستمر على ضبط النفقات سيتيح مجالا للضغط التشغيلي الإيجابي على المزيد من الشركات.

ولا تزال عائدات أسواق المال تتعرض لضغوط من تقلبات السوق المنخفضة ما يؤثر سلبا على تدفقات العملاء في كل من الأسهم وادوات الدخل الثابت. وعلى الرغم قوة أسواق الأسهم، واصلت مبيعات الأسهم وإيرادات التداول انخفاضها بسبب الضغوط التنافسية المستمرة.

ومع ذلك قالت الوكالة انها تتوقع أن يتم تعويض ضغوط الأسواق الحالية هذه من خلال تعزيز الايرادات المصرفية الاستثمارية على خلفية توقعات إيجابية أوسع للاقتصاد العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة ما سيؤدي إلى تحسن هوامش صافي الفائدة للبنوك الرئيسية التي تتلقى التمويل، وارتفاع الإيرادات في مبيعات الدخل الثابت والتداول.

وقالت ارسوف انه مع رفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة المرتقب ورفعها ايضا من قبل البنوك المركزية الأخرى المتوقع أن تتخلف عن هذه الممارسة، فإن الوكالة تتوقع أن تستفيد الشركات الأميركية أكثر من ذلك، الى جانب البنوك الاستثمارية العالمية الاخرى التي لها علاقات مع الشركات الأميركية، من الزيادات المتوقعة في أسعار الفائدة. ومضت الوكالة الى القول ان البنوك الاستثمارية العالمية ستواجه أيضا انخفاضا في مخاطر المنحنيات المتوقعة في السياسة النقدية تشكل احد مخاطر منحنيات الدورات الاستثمارية، ولكن توقعاتنا هي اتباع نهج تلغرافي وتدريجي جيد من قبل البنوك المركزية خلال فترة أسعار الفائدة والتكاليف المرحلة وتكاليف عمليات إعادة الهيكلة.

ولا تزال اضطرابات السوق أو صدمات أسعار الأصول الناجمة عن التغيرات غير للدورات الاستثمارية القديمة حيث تستمر معظم الوحدات الأوروبية غير الأساسية في التفكك مع إغلاق معظمها بحلول نهاية عام 2018. وقد بات واضحا انخفاض المخاطر لدى بنوك الاستثمار العالمية الاميركية من خلال انخفاض الخسائر المرتبطة باختبارات الضغط السنوية التي يجريها بنك الاحتياطي الفيدرالي الاميركي.

وعلى خلفية تحسن نسب رأس المال ونتائج اختبار الضغط الأكثر مرونة، أشار مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى مزيد من الارتياح مع ارتفاع مدفوعات جميع بنوك الاستثمار العالمية الأميركية طالما أن الجزء الأكبر يتم الانتهاء منه من خلال عمليات إعادة شراء الأسهم. من المرجح أن تشهد البنوك الاستثمارية العالمية الأوروبية مدفوعات أقل بكثير، لكن من المتوقع أن تكون هناك توزيعات أعلى للبعض.

وانتهت ارسوف الى القول ان الميزانيات العمومية لهذه الصناعة على وجه العموم تعتبر أكثر أمانا، ويعززها الإطار التنظيمي المعزز بعد الأزمة، وفي حين أن بعض صانعي السياسات يفكرون في مراجعة بعض اللوائح لتعزيز نمو اقتصادي أكبر، فإننا لا نتوقع أن تؤدي التغييرات التنظيمية المحتملة إلى تقويض الجدارة الائتمانية للبنوك الاستثمارية العالمية.

وفي الولايات المتحدة من المتوقع أن تؤدي التغييرات التنظيمية إلى خفض تكاليف الامتثال على بنوك الاستثمار العالمية.

اما في أوروبا، فإن الوكالة تتوقع فترة انتقالية أطول للقواعد التنظيمية التي لم يتم الانتهاء منها بعد، ولكن على العكس من ذلك، فليس ثمة أي انعكاسات كبيرة.